اللجوء الانساني والهجرة غير الشرعية بين سياسة أوروبا ودور ليبيا في مكافحتها: دراسة وصفية تحليلية

إعداد

كامل محمود أحمد عون

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإنسانية

قسم العلوم السياسية
كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

أكتوبر ٢٠١٩م

﴿ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغماً كثيرا وسعةً ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله وكان الله غفوراً رحيما.﴾

النساء – الآية ١٠٠

مُلخَّص البحث

يتناول هذا البحث قضية الهجرة غير الشرعية واللجوء الإنساني إلى دول اللجوء في أوروبا، فقد كان لها حيز كبير من النقاش السياسي والاجتماعي، وأصبحت مشكلةً إقليميّةً ودوليّةً، ومن المنتظر أنْ تزداد إشكالياتها أكثر في المستقبل ولا سيما مع ازدياد الاضطرابات الدولية، وقد يترتب عليها نتائج غير محمودة على المستويين الوطني والدولي، مما يقتضي التعامل معها من وجهات مختلفة لمواجهة تفاقم مشكلاتها واستمرارها، إذ زادت معاناة طالبي اللجوء لإنساني ولا سيما بعد ثورات الربيع العربي، ويتعرّض المهاجرون غير الشرعيين وطالبو اللجوء الإنساني لعدد من الانتهاكات نتيجة ترك الالتزام بالمواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ولا سيما في دول أوروبا ودول العبور وفي مقدمتها ليبيا، وعليه؛ سعى الباحث إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات عن الوسائل التي تتبعها ليبيا لرعاية المهاجرين واللاجئين في أثناء إقامتهم، ودواها وتلبيتها المعايير الدولية التي تتضمن حقوقهم في الأنظمة الأوروبية، وكيفية معاملة السلطات الليبية للمهاجرين واللاجئين القادمين من إفريقيا والدول العربية وفق التشريعات الدولية، وقد توسَّل الباحث المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي، وتوصَّل إلى عدة نتائج منها أن أهم العوامل الدافعة للهجرة غير الشرعية دوافع سياسية، ثم اقتصادية، فضلاً عنها الدوافع الجغرافية أو الديموغرافية أو الاجتماعية أو النفسية، فهذا النوع من الهجرة يتشابك فيه عدد من العوامل، وأن هناك إدانة من الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لدول العبور والإقامة من حيث حقوق المهاجرين وانتهاكها في تلك الدول.

ABSTRACT

This study deals with the issue of illegal immigration and humanitarian issues in Europe and the North American continent. These two current issues have become more prominent after the outbreak of the Arab Spring. This study examines specifically illegal migration of people from the State of Libya. The researcher also discussed whether the authorities treat migrants and refugees coming from African and Arab countries in accordance with international legislation. The researcher used the inductive method to find the answers as well as using the analytical descriptive approach. The researcher reached several results that indicated the most important factors driving illegal migration are political motives and economic motives as well geographical, demographic, and social factors. The study examined the role of the United Nations, or the lack of it, in ensuring adequate protection of migrant and refugees and the preservation of human rights to those who seek to escape persecution and bloody civil strife.

APPROVAL PAGE

The thesis of Kamel M. Ahmad Own has been approved by the following:

_____

Abdi Omar Shuriye
Supervisor

_____

AbdulHamid Muhamed Ali Zaroum
Internal Examiner

_____

Adel M. Abdulaziz Algeriani
External Examiner

_____

Abdellatif M. Elboni
External Examiner

_____

Radwan Jamal Yousuf Elatrash
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Kamel M. Ahmad Own

Signature: ……..……..…… Date:…...…….

الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩م محفوظة لـ: كامل محمود أحمد عون

اللجوء الانساني والهجرة غير الشرعية بين سياسة أوروبا ودور ليبيا في مكافحتها: دراسة وصفية تحليلية

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغير العنوان.
٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: كامل محمود أحمد عون

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى الذين قال فيهم الرحمن

﴿وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً﴾

أبي أطال الله تعالى في عمره وبارك فيه، – دعوةً له –

أمي – رحمها الله تعالىوأدخلها جنة الفردوس الأعلى –

وإلى زوجتي التي تحملت معي أعباء البحث والدراسة وأعباء الأسرة وصبرت –إكرام لها–،

إلى فلذة كبديأقول لهم: إنَّ العلمَ نورٌ، أبنائي الأعزاء – وصيةً لهم –،

إلى من أشدد بهم أزري وأشركهم في أمري إخوتي وأختي العزيزة.

الشكر والتقدير

يقول المولى عز وجل ﴿**لئن شكرتم لأزيدنكم**﴾ صدق الله العظيم.
بعد حمد الله تعالى والثناء عليه والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرفانًا بالفضل لأصحابه ويقينًا بأنه لولا توفيق الله ومساعدة أساتذتى الأجلاء لما أكتمل هذا العمل على هذا النحو يطيب لي أنْ أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذي الدكتور**عبده عمر شورى**، لتفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما قدمه للباحث من دعم علمي، ومعنوي كان له أعظم الأثر في خروج هذه الدراسة العلمية بصورتها الحالية، فله كل الشكر والامتنان، كما أتوجه بالشكر والاحترام إلى لجنة المناقشة لقبولها مناقشة بحثي. وكذلك أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الدكتور /جمال بادي على ما قدم لي من مساعدة وتشجيع. وفي النهاية أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا إدارةً وهيئة التدريس والطلاب كافةً، وإلى بلدنا الحبيب لما توليه من جهود الهادفة لدعم المسيرة التعليمية الليبية أمام المحافل الدولية.

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث ..... ب
ملخص البحث باللغة الانجليزية ..... ج
صفحة القبول ..... د
صفحة التصريح ..... هـ
صفحة الإقرار بحقوق الطبع ..... و
الإهداء ..... ز
الشكر والتقدير ..... ح
فهرس محتويات البحث ..... م
قائمة الجداول ..... م
قائمة الأشكال ..... ن

الفصل الأول: تمهيد البحث ١
المقدمة ١
مشكلة البحث ٢
أسئلة البحث ٣
أهداف البحث ٣
أهمية البحث ٣
حدود البحث ٤
منهج البحث ٤
الدراسات السابقة ٥
الدارسات لاجنبية ١٦
الإطار النظري للبحث: ١٧

الفصل الثاني: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنواعها واللجوء الإنساني وأنواعها ٢٢
المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية تعريفها ومفهومها وأنواعها ٢٢
المطلب الأول: تعريف الهجرة ومفهومها..... ٢٢
المطلب الثاني:أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية ٣٠
المبحث الثاني: اللجوء الإنسانى تعريفه و مفهومه و انواعه..... ٤١
المطلب الأول: اللجوء ٤١
المطلب الثاني: اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ١٩٥١م: ٥١
المبحث الثالث: بعض المداخل النظرية لتفسير ظاهرة الهجرة: ٥٦
المطلب الأول: بعض تفسيرات ظاهرة الهجرة ٥٦
المطلب الثاني: التفسير الديموغرافي والاجتماعي والثقافي للهجرة ٦٠
المبحث الرابع: مدخل لتفسير ظاهرة الهجرة: ٦١
المطلب الأول: ظاهرة الهجرة بوصفها ظاهرة اجتماعية ٦٢
المطلب الثاني: التطور للهجرة الإفريقية..... ٦٧

الفصل الثالث: المنظمات الدولية وقضايا اللاجئين والمهاجرين ٧١
المبحث الأول: عصبة الأمم والأمم المتحدة..... ٧١
المطلب الأول: قوانين وإجراءات اللجوء في عهد عصبة الأمم:..... ٧١
المطلب الثاني: النظام الأساس لمكتب مندوب الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: ٧٥
المبحث الثاني: الصكوك الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان: ٧٧
المطلب الأول: اتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩م، والتي تُشكل أساسًا ما يعرف اصطلاحًا بالقانون الدولي الإنساني أو (قانون المنازعات المسلحة): ٧٨
المطلب الثاني: تأكيد مبدأ عدم الإعادة القسرية في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩: ٧٩
المبحث الثالث: الاتفاقيات والإعلانات المتعلقة بحقوق الإنسان..... ٨٠

المطلب الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨م: ٨٠
المطلب الثاني: الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١م: .. ٨٤
المبحث الرابع: منظمة حقوق الطفل: ٨٥
المطلب الأول: اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م: ٨٦
المطلب الثاني: والاتفاقيات المطروحة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ٩٩

الفصل الرابع: دور ليبيا في حماية حقوق المهاجرين و اللاجئين ١١١
المبحث الأول: الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها مع دول أوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية ١١١
المطلب الأول: التعاون بين ليبيا وإيطاليا لمواجهة الهجرة غير الشرعية: ١١١
المطلب الثاني: التعاون بين ليبيا و فرنسا لمواجهة الهجرة غير الشرعية: ١١٩
المطلب الثالث: تحقيق مكاسب سياسية (باستغلال الهجرة غير الشرعية): .. ١٢١
المبحث الثاني: الوسائل الموجودة لدى دولة ليبيا في حماية حقوق المهاجرين و اللاجئين ١٢٨
المطلب الأول: القوانين والتشريعات الليبية المنظمة للهجرة ١٢٨
المطلب الثاني: أولاً: قصور القوانين والتشريعات الليبية عن معالجة قانونية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال الآتي: ١٣٩
المبحث الثالث: أسباب اختيار المهاجرين واللاجئين ليبيا دولة عبور لأوروبا خاصة بعد ٢٠١١م ١٥٢
المطلب الأول: الهجرة إلى أوروبا عبر ليبيا ١٥٢
المطلب الثاني: طرق ووسائل المهاجرين التهريب في ليبيا ١٥٥
المطلب الثالث: الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا ما بعد ٢٠١١ ..... ١٦٣
المبحث الرابع: وسائل وطرق رعاية دولة ليبيا العبور للمهاجرين واللاجئين أثناء إقامتهم فيها ١٧١
المطلب الأول: وسائل وطرق رعاية المهاجرين واللاجئين ١٧١
المطلب الثاني: الكشف عن مصير الأشخاص المفقودين: ١٧٤

الفصل الخامس: سياسة أوروبا في حقوق المهاجرين واللاجئين ١٧٧
المبحث الأول: الوسائل التي اتخذتها أوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية: ١٧٧
المطلب الأول: المعالجة الأوروبية للحد من الهجرة غير الشرعية: ١٧٨
المطلب الثاني: بعض قوانين دول الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالهجرة ١٨٣
المبحث الثاني: أسباب اختيار المهاجر واللاجئ أوروبا دولة إقامة ١٩٠
المطلب الأول: المملكة المتحدة (بريطانيا): ١٩٠
المطلب الثاني: دول اتفاقية شينجن: ١٩١
المبحث الثالث: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في حق اللاجئ و المهاجر في دول أوروبا: ١٩٨
المطلب الأول: الاتفاقيات الأوروبية: ١٩٨
المطلب الثاني: النظام الأوروبي المشترك للجوء: ٢٠١
المبحث الرابع: واقع معاملة المهاجر واللاجئ في الدول الأوروبية: ٢٠٦
المطلب الأول: فتح الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي ٢٠٧
المطلب الثاني: معاملة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا ٢١٢

الخاتمة ٢١٦
نتائج الدراسة ٢١٨
التوصيات ٢٢٠

قائمة المصادر والمرَاجع ٢٢٢

الملاحق ٢٣٨

قائمة الجداول

الجدول رقم ١	الفرق بين الهجرة والمهاجر غير الشرعي واللجوء و اللاجئ	٥٤
الجدول رقم ٢	أنموذج يبين عدد المرحلين من تاريخ ٢٠٠٦/١/١ إلى ٢٠٠٦/١٢/٣١م	١٤٤
الجدول رقم ٣	نموذج من عدد المرحلين من المهاجرين واللاجين من ليبيا	١٤٦
الجدول رقم ٤	أعداد المرحليين إلى بلدانهم عبر المنافذ الجوية، والبرية من قبل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية من تاريخ ١\١\٢٠١٦م، وحتى تاريخ ٩\٦\٢٠١٦م	١٤٧
الجدول رقم ٥	لأرقام الآتية المسجلة في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥	١٩٨

قائمة الأشكال

الشكل رقم ١ نموذج من عدد المرحلين من المهاجرين واللاجين من ليبيا ١٤٥

الفصل الأول
تمهيدالبحث

المقدمة

إن ظاهرتي الهجرة واللجوء من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية فما من حضارة وإلا وعرف أهلها الهروب والانتقال من مكان لآخر؛ طلبًا للنجاة وابتعادًا عن الأخطار التي تهددهم، وفي الوقت ذاته لاتكاد تخلو حضارة من استقبال الغرباء على أراضيها، بحثًا عن الملجأ الآمن

ومما لا شك فيه أنّ قضية الهجرة غير الشرعية إلى دول اللجوء في أوروبا أخذت حيزًا كبيرًا من النقاش السياسي والاجتماعي، لأنها أصبحت تشكّلامشكلةً إقليميّةً ودوليّةً، ومن المنتظر أن تتفاعل أكثر في المستقبل، وتكون لها نتائج غير مرغوبة لدى الجميع، وذلك بسبب ما شهده العالم خلال السنوات القليلة الماضية من تزايد في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وما يتسبب فيه ذلك من مخاطر وأزمات قد تلحق الضرر وحتى الهلاك بالمهاجرين، وما يسببون من أضرار وخسائر تلحق بدول الاستقبال.

وتؤكّد الديانات السماوية والمعاهدات ومواثيق الأمم المتحدة حق الأفراد في حرية الانتقال وتحميها حمايةً تامةًبصورها كافةً، وأن أساس حماية حقوق الإنسان ونطاقها ومضمونها ووسائلها عبارة عن مفاهيم مرتبطة بمفهوم العدالة التي نادت بها الأديان السماوية، وبالأخص الدين الإسلامي الحنيف، والفلسفات الإنسانية التي تستند إلى نصوص صريحة وردت في القرآن الكريم وأصل التشريع، إذ جاءت الشريعة الإسلامية كاملةً لا نقصَ فيها، ومن أجل رعاية المصالح المعتبرة فيها؛ وذلك لأن حقوق الإنسان في الإسلام تنبع من مصادر الشريعة الإسلامية؛ لتحقيق سعادة الإنسان في الدنيا وخلافته في الأرض.

وقد جاءت الشريعة الإسلامية بأحكام شمولية ثابتة بشأن حقوق الإنسان تقوم على أساس الوسطية والاعتدال، حيثُ سبقت الشريعة الإسلامية كل المعاهدات والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية.

وقد بيّن القانون الدولي حق الإنسان في اللجوء إلى دول أخرى لأسباب عديدة هربًا من ويلات الحروب أو الاضطهاد السياسي والديني ولأسباب أخرى حددها القانون الدولي الإنساني في معاهدات جنيف ومنظمة حقوق الإنسان.

يتكون هذا البحث بستت فصول بمباحثها ومطالبها، فإن الفصل الأول يشمل على خطة الحبث وهيكله العام، والفصل الثاني على شرح مفهوم الهجرة والهجرة غير الشرعية واللجوء الإنسان وأنواعها، والفصل الثالث، فيتكون من المنظمات الدولية وحسب المواثيق والإتفاقيات الأمم المتحدة، فالفصل الرابع فيه دور ليبيا باعتبارها دولة العبور في حماية الحقوق المهاجرين واللاجئين، وجاء الفصل الخامس على سياسة أوروبا في حقوق المهاجرين واللاجئين وفق التشرعات الدولية باعتبارها دولة الإقامة وأخيرا يتألف الفصل السادس من خاتمة البحث والنتائج، والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع وكذلك الملاحق.

مشكلة البحث

مع تفاقم مشكلات الهجرة غير الشرعية وتواصل موجاتها زادت معاناة طالبي اللجوء الإنساني وخاصّةً بعد ثورات الربيع العربي، تبين لنا الأتي :-

- يتعرّض المهاجرون غير الشرعيين، وطالبو اللجوء الإنساني للعديد من مظاهر الانتهاكات
- تقاعس الدول المعنية في الاهتمام بالمواثيق الدولية حيث أن ثمة تركيز على الحلول الأمنية، دون الحلول الإنسانية ، وذلك من خلال عدم التزام بعض الدول بما ورد في مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حيال قضايا المهاجرين وطالبي اللجوء الإنساني
- لم تكن السياسات التي تنتهجها دولة العبور (ليبيا) وأوروبا ، ترقى إلى مرتبة إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة الإنسانية.

أسئلة البحث

على النحو من خلال المشكلة تمت صياغة جملة من التساؤلات الي انطلقنا منها في كتابة هذا البحث وهالتالي :-

١. ما مفهوم الهجرة غير الشرعية واللجوء الإنساني ؟
٢. كيف كانت سياسة منظمة الأمم المتحدة في حماية حقوق المهاجرين واللاجئين؟
٣. كيف كانت الوسائل التي تتبعها ليبيا دولة العبور لرعاية المهاجرين واللاجئين أثناء إقامتهم مجديه؟
٤. ما حقوق المهاجرين واللاجئين في الدول الأوروبية ؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى الوصول للأهداف الآتية:

١. بيان مفهوم الهجرة غير الشرعية واللجوء الإنساني وفق منظور السياسة الأوروبية.
٢. معرفة حقوق المهاجر غير الشرعي واللجوء الإنساني حسب سياسة منظمة الأمم المتحدة.
٣. كيفية معاملة السلطات اللبيية للمهاجرين واللاجئين القادمين من دول إفريقيا والدول العربية وفق التشريعات الدولية.
٤. حقيقة السياسة الأوروبية تجاه المهاجر واللاجئ وفق تشريعات حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

أهمية البحث

سوف يسهم هذا البحث فيعديد من الجوانب وفي مقدمتها الجانب المعرفي وإثراء الإطار النظري بالتفريق بين اللجوء الإنساني والهجرة غير الشرعية لأسباب سياسية، واقتصادية. وسوف تسهم نتائج الدراسة في توفير حماية أكثر لطالبي اللجوء من خلال أسس أكثر وضوحًا؛ تجمع بينالسياسة الأوروبية ودولة العبور ليبيا وإمكانية التزامها بالمواثيق والمعاهدات بالنسبة لدول الإقامة، ودول العبور، وأداء المنظمات الحقوقية لدورها في القيام بواجباتهاوتحقيق أهدافها نحو

رعاية المهاجر واللاجئ في حالة تقصير الحكومات في دول وأوروبا، وسلطات دولة العبور ليبيا عن مساعدة المهاجرين غير الشرعيين اللاجئين.

حدود البحث

تتكون حدود البحث من الحدود الآتية:

- **الحد الموضوعي**: يتناول موضوع حقوق المهاجرين غير الشرعيين وطلبي اللجوء الإنساني وسياسة أوروبا ودولة العبور ليبيا نحوهم.
- **الحد الزماني**: يتناول البحث الفترة التاريخية الراهنة وخاصة موجات الهجرة واللجوء بعد ثورات الربيع العربي ٢٠١١م.
- **الحد المكاني**: يتناول البحث هذه الأحداث وحركات الهجرة غير الشرعية في ليبيا دولة العبور وفي الدول الأوروبية دولة الإقامة.

منهج البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي الجزء فهو يرتكز على جمع البيانات من مصادرها و التي تشمل الوثائق والمراسلات الرسمية والكتب والمقالات والمؤلفات والدراسات الخاصة بموضوع البحث وتتبع واستقصاء بيانات وإحصائيات أعداد المهاجرين واللاجئين.

والمنهج الوصفي و التحليلي، الذي يعتمد على وصف وتحليل البيانات ويساعد الباحث على جعل استنتاجات الدراسة أكثر دقةً فيما يتعلق بأهداف البحث وأسئلته من خلال استعراض أهم ما توصل إليه الباحثون في هذا المجال، وقد تم استخدامه لتبيان المآسي التي يتعرضُ لها اللاجئ والمهاجر سواءٌ على الحدود البرية أو في عرض البحر أو في مراكز الاحتجاز.

الدراسات السابقة

١– دراسة على لبيب، الهجرة التونسية إلى ليبيا (١٩٧٨ م)[١]:

حاول على لبيب من خلال بحثه لنيل درجة الدكتوراه في جامعة السوربون، الكشف عن الهجرة التونسية إلى ليبيا، ووجد أن دراسات الهجرة العربية– العربية هي جديرة بالاهتمام ولاسيما أنها تتسم بخاصيتين: أنها بين أقطار عربية من ناحية، وأنها بين بلدان نامية من ناحية ثانية، في حين كانت الدراسات التي تناولت هجرة التونسيين اقتصرت على المهاجرين إلى أوروبا الغربية وإلى فرنسا بصفة خاصة، أي التي اتبعت الاتجاه العام: بلدان نامية – بلدان مصنعة.

وبعد أن تعرض للهجرة إلى ليبيا تاريخياً تناول بالتفصيل الإحصائي والتاريخي تطور ظاهرة الهجرة التونسية تحديدًا إلى ليبيا، وقد تبين أن هذه الهجرة تتسم بالتلقائية ومسالكها غير القانونية، وسرعة دورانها (هجرة – عودة – هجرة) وعدم استقرارها، وأن هذه الهجرة لم تكن منتظمة إذ تجلى ارتباطها بأمرين: بالوضع الاجتماعي والاقتصادي بليبيا، وبظروف العلاقات السياسية التونسية الليبية.

وقد لاحظ لبيب أن الهجرة التونسية إلى ليبيا غير مستقرة، زيادة ونقصاناً، ويعزو ذلك إلى عدة أسباب: سياسة ليبية تعتمد على تنويع مصادر القوى العاملة الوافدة، لتجنب مغبة الاعتماد (تبعية) على مصادر معينة في هذا المجال، وأن الهجرة بين البلدان النامية، ومنها العربية تتأثر بالظروف السياسية، والهجرة التونسية إلى ليبيا تجسم في هذا المجال نموذجاً صارخاً في العلاقات السياسية يؤثر مباشرة وآلياً في الهجرة وفي وضع المهاجرين، ويعتقد لبيب أن كلا الطرفين (الليبي والتونسي) يحاول استعمال الأيدي العاملة كوسيلة ضغط يخلق بها مصاعب اقتصادية واجتماعية للطرف الثاني.

أما الخصائص الديمغرافية والاجتماعية، فقد تبين أن الرجال يهاجرون أكثر من النساء، وأن الأغلبية تهاجر بحثاً عن الثروة قبل بلوغ سن الثلاثين، ونبه إلى أن ارتفاع نسبة الهجرة بين الشباب يأتي بسبب تفاقم البطالة بصفوفهم لكن الأمر الملاحظ في الهجرة التونسية إلى ليبيا

---

[١] على لبيب، الهجرة التونسية إلى ليبيا، **المستقبل العربي**، السنة الخامسة، العدد ٤٧ كانون الثاني، نيسان ١٩٨٣م ص١٠٦.

أنها أكثر ما تكون للأشخاص المسنين إذا ما قورنت بالهجرة إلى فرنسا وإلى ألمانيا الاتحادية، ويفيد لبيب أن كل الأميين وغير المؤهلين مهنياً من مهاجري ولايات تونس الشمالية يهاجرون إلى ليبيا، وأن ارتفاع نسبة المسنين في الهجرة إلى ليبيا يوازيه ارتفاع في نسبة المتزوجين.

وقد نتج عن الهجرة التونسية إلى ليبيا، حراكاً مهنياً مهماً، إن كثيراً ما لا يحافظ المهاجر على مهنته الأصلية، فالحراك المكاني ترافقه حركات مهنية مختلفة، ولقد كان للحركة الدائبة بين تونس وليبيا من أهم أسباب عدم الاستقرار لهؤلاء المهاجرين، فهم يتعاقبون أكثر مما يتجمعون في ليبيا ومدة الإقامة الواحدة قصيرة جداً.

أما مشاكل الاندماج الاجتماعي، فقد اتفق لبيب مع المتخصصين بأنه كلما تقاربت ثقافة الوافدين وثقافة المجتمع المقبل لهم تيسر انسجامهم، واندماجهم، فالتونسيون هم مجرد وافدين وليسوا بأجانب ثقافياً، ومع هذا يجد لبيب "أن التونسيين لا يعتبرون مندمجين اجتماعياً، وإن كانت العوامل الثقافية تؤدي دوراً مهماً في انسجامهم إلا أنها ليست كافية لاندماجهم ويبرر ذلك:[٣]" أن الاندماج الحقيقي يتطلب القرار السياسي العلمي لإزالة الصعاب (في العمل وفي السكن وبتسهيل ودعم العلاقات بين الوافدين العرب والوطنيين)، والممارسات السلبية (خاصة في الدوائر الحكومية) التي تجعل من التونسيين أقرب إلى وضع (الأجانب) منه إلى وضع المندمجين، لكن التونسيين في ليبيا أكثر منهم في أوروبا انسجاماً، ولكنهم ليسوا مندمجين حالهم حال التونسيين بأوروبا.

٢– دراسة عبد الجليل قريرة الحسناوي، أنماط التكيف الاجتماعي للعائد من المهجر بمدينة سبها، (١٩٨٧م):

تتناول الدراسة مدى تكيف العائدين من المهجر بمدينة سبها في ليبيا مقارنة مع سكان المدينة الأصليين، وتهتم بصفة خاصة بتحديث الاتجاهات والقيم نتيجة العيش في بيئة حضرية والعوامل المرتبطة بتكيف العائدين من المهجر مع مظاهر الحياة الحديثة. [٢]

---

[٢]على لبيب، الهجرة التونسية إلى ليبيا، **المستقبل العربي**، السنة الخامسة، العدد ٤٧ كانون الثاني، نيسان ١٩٨٣م ص ١٢٥.

ومن أهداف هذه الدراسة محاولة اختبار الإطار التصوري ومعرفة مدى كفاءته في الكشف عن أبرز العوامل التي تسهم في تكيف العائدين من المهجر، وذلك من خلال وضع سبعة فروض يفترض كل منها وجود علاقة ما بين حدوث التكيف الاجتماعي، وبين كل من العوامل المرتبطة به وذلك في ضوء المتغيرات المستقلة الآتية: العمر، المهنة، مدة الإقامة بالمدينة، التعليم، التعرض لوسائل الإعلام الجماهيري، تكامل المجموعة العائدة، مكان السكنى.

ولتحقيق هذه الفرضيات طورت مقاييس التكيف التي تتكون من: المشاركة الفعلية، الطموح التعليمي والمهني، إضافة إلى تطويرمقياس يقيس رضا العائد مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة.

وقد اشتملت الدراسة على ٢٠٠مائتي مفردة منها ١٠٠مائة مفردة عائدة من المهجر من أبناء المدينة، مما يعنى أن العائدين يشكلون نسبة ٥٠٪، وأبناء المدينة نسبة ٥٠٪ من حجم العينة على أساس أن إجمالي عدد الأسر العائدة من المهجر لمدينة سبها قد بلغ ٥٠٠٠ خمسة آلاف أسرة، إضافة إلى أن عدد سكان سبها الأصليين. لذا فقد عمد الباحث إلى إجراء المسح بالعينة، بحيث بلغ حجم العينة الكلية ٤٪ بواقع ٢٪ من العائدين و٢٪ من أبناء المدينة، أما نوع العينة فقد كانت عينة مساحية، نظراً لانتشار وحدات العينة في أحياء متعددة بالمدينة، إضافة لصعوبة إعداد قوائم تفصيلية لجميع الوحدات، إلى جانب أن المبحوثين يقيمون في تجمعات سكنية محددة سواء بالنسبة للعائدين أو المقيمين. وقد طبقت الدراسة بمدينة سبها بليبيا، واستخدمت المقابلة إدارة لجمع البيانات، لأن هناك نسبة كبيرة من المبحوثين هم من الأميين. وقد تضمنت استمارة جمع البيانات إلى جانب المتغيرات التي تعنى بالبيئة السكنية في البلد الأصل أسئلة يمكن أعتبارها كموازين لدراسة أنماط التكيف مع مظاهر التنمية والتحديث مثل: الطموحات التعليمية والمهنية والمشاركة الفعلية، ورضا المبحوثين عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية بالمدينة.[٣]

---

[٣] عبد الجليل قريرة الحسناوي، **أنماط التكيف الاجتماعي للعائدين من المهجر بمدينة سبها**، رسالة ماجستير، قسم التفسير وعلم الاجتماع، كلية التربية، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا. (١٩٨٧م).

٣- دراسة نيكوس جوزيف "المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس- أسباب هجرتهم وأثارها" ١٩٩٨ م[٤].

تبحث هذه الدراسة في الفترة من ١٩٩٦م- ١٩٩٨م، في منطقة طرابلس بالجماهيرية العظمى، وكان حجم العينة ١٢٠ حالة، وتم اختيارها بطريقة عشوائية وكان نوع العينة من الذكور، وتهدف الدراسة إلى مايلي:

أ. التعرف على نوعية المهاجر.

ب. الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي للمهاجرين وموضوع الهجرة.

ج. مدي أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الهجرة.

د. دور العلاقة الطيبة بين المهاجرين والمجتمع الليبي.

هـ. علاقة البعد الإنساني بالهجرة.

كما أشارت الدراسة أن أهم الأسباب التي دفعت هؤلاء المهاجرين من غرب أفريقيا لاختيار مدينة طرابلس باعتبار أن الهجرة ظاهرة علمية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني لها أثرها على الهيكل الاقتصادي، والاجتماعي، والسكاني، والثقافي للمجتمع.

وتوصل الباحث إلى أن الهجرة منتشرة بين الشباب أكثر منها بين كبار السن وهذا يرجع إلى أن الشباب لديهم مقدرة أفضل على التكيف مع الظروف الجديدة والمتغيرات ورأى أن العوامل السياسية والاقتصادية لها دور في الهجرة.

ويرى الباحث أن المهاجرين قد تكون هجرتهم إلى ليبيا نقطة عبور إلى مناطق من العالم طلباً لدخل أعلى ومعيشة أفضل.

---

[٤] نيكوس جوزيف، **المهاجرين من غرب أفريقيا في مدينة طرابلس، أسباب هجرتهم وآثارها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح، طرابلس، ليبيا. (١٩٩٨م).

٤- دراسة فاطمة الهادي النجار، الهجرات الإفريقية إلى الجماهيرية، أسبابها- خصائصها- نتائجها، ٢٠٠٥م.

أشارت الباحثة في دراستها إلى أن الهجرة ظاهرة اجتماعية واستخدمت في منهجية الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفيه تم تجميع البيانات اللازمة من خلال الاطلاع المكتبي على ما كتب على الهجرة بشكل عام وبشكل خاص، فيما يتعلق بالهجرات الإفريقية الوافدة إلى ليبيا من خلال التعدادات العامة للسكان كما اعتمدت على التقارير والدوريات والاتصال بالجهات التي لها علاقة بموضوع الدراسة. [٥]

كما أجرت دراسة ميدانية على المهاجرين الأفارقة في الجماهيرية باستخدام ورقة استبيان أعدت خصيصاً وتم اختيار عينة عشوائية قدرت ٩٠٠ مستجوب من سبعة مناطق بالجماهيرية هي: طرابلس –بنغازي – سرت- الجفرة –الكفرة –سبها – غات، واستخدمت أيضاً المنهج الكمي وفيه تم تحليل ما توصلت إليه من بيانات مجمعة من واقع الدراسة الميدانية وتوصلت إلى بعض النتائج الآتية:

المهاجرون إلى الجماهيرية هم من جنسيات أفريقية مختلفة، وأن أغلبهم من الشباب، والذكور أعلى نسبة من الإناث، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأفراد المهاجرين كلما قل نسبة الهجرة وأن السبب الرئيس للهجرة هو العامل الاقتصادي للبلد المهاجر منهُ، وأشارت الباحثة إلى وجود تعاون ليبي إيطالي لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

٥- دراسة أعدها فريق علمي يمثل الجامعة المغاربية والمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس ليبيا ٢٠٠٦م.

---

[٥] فاطمة الهادي النجار، **الهجرات الإفريقية إلى الجماهيرية، أسبابها – خصائصها – نتائجها**، رسالة ماجستير، غير منشرة، أكاديمية الدراسات العليا، قسم الجغرافيا. (٢٠٠٥م).